تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية: الواقع والمأمول

إعداد

د. عبد الله طاهيري

جامعة مولاي إسماعيل . مكناس

المغرب

المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

إن الكتاب الهدى، القرآن الكريم، ما أنزله رب العباد، إلا ليَهْدِي به عباده﴿لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [1].

ويبعد أن يُهْدَى به من لا يتواصل معه التواصل السليم، المؤسس على الفهم السليم.

وغير خاف أن الأمة اليوم، تعيش وضعا غير سليم، على مستوى علاقتها بالكتاب الهدى: فهما، وتنزيلا... وما ذلك إلا لأن "العلم الضابط لبيان القرآن الكريم" وهو علم التفسير، لم ينضج النضج الذي عرفته علوم أخرى من علوم الأمة؛ وهو ما جعل من شاء أن يقول في كتاب الله ما شاء، منذ نشأة الفرق والطوائف المختلفة في فهم الكتاب المنزل...وإلى اليوم. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، يمكن إرجاع ذلك الوضع غير السليم، إلى غياب سلطة علمية راشدة، تحمل راية الهدى في باب الفهم السليم للكتاب الهدى، وتأخذ بيد من حاد عن سبيل الهدى.

وركوبا مني لسفينة البناء والتأسيس التي لـ "مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع)"حظ وافر في صناعتها، أبيت إلا أن أساهم، ولو بشكل متواضع، في إنضاج وترشيد سبيل التواصل مع الكتاب الذي **﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾** [2].

ولوضوح الأمر عندي وضوحا بينا، بأن المكلف رأسا ببيان الكتاب الهدى، إنما هو نبي الهدى محمد ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم، الذي قال ربه في حقه: **﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾** [3]...

لوضوح ذلك عندي، جاء موضوع مشاركتي في" **المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه**"، تحت عنوان: " **السنة النبوية وتفسير القرآن الكريم: الواقع والمأمول**". وقد قسمت الموضوع إلى **خمسة محاور**، بالإضافة إلى **مقدمة** و**خاتمه**، **فلائحة للمصادر والمراجع**.

والمحاور الخمسة التي تناولت الموضوع من خلالها هي:

---

(1) الإسراء، 9.

(2) فصلت،41.

(3) النحل، 44.

- **المحور الأول**: الضبط المصطلحي لمفهوم السنة.
- **المحور الثاني**: الحديث عن وجهات نظر النظر إلى السنة النبوية وإلى علاقتها بالقرآن الكريم.
- **المحور الثالث**: تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية والامتداد التاريخي.
- **المحور الرابع**: واقع السنة النبوية في التفاسير الأكثر تداولا.
- **المحور الخامس**: أسس رشد اعتماد السنة النبوية في تفسير القرآن الكريم.

وقد اعتمدت في إنجاز ما أنجزته على مصادر ومراجع منتمية إلى مشارب وحقول معرفية مختلفة، غير أن الآتي منها في الصدارة، إنما هو مقدمات المؤلفات في التفسير، وما تضمنته التفاسير نفسها، وما حوته المصنفات في علوم القرآن: المتقدم منها والمتأخر.

المحور الأول : الضبط المصطلحي لمفهوم السنة:

مما ذاع من قول الأصوليين وشاع: **الحكم على الشيء فرع عن تصوره**. ويحلو لي أن أضيف: **وتصويره**. انطلاقا من قول أبي هلال العسكري في تعريفه للبلاغة : "**البلاغة كل ما تبلغ به قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن**"[1]؛ ذلك أن البوابة الأولى لأي علم، والأمر الآكد من غيره فيه، إنما هو الدراسة المصطلحية له، كما يشير إلى ذلك أستاذنا وأستاذ الأجيال، الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي[2].

فالحديث عن السنة النبوية، يوجب بداية، الحديث عن الضبط المصطلحي لمفهوم السنة، سواء تعلق الأمر بما هو لغوي معجمي، أو بما هو عرف قرآني نبوي، أو بما هو عرف اصطلاحي.

أولا: المستوى اللغوي:

لقد جلت جولة بالمعاجم العربية المعتمدة، وتعرفت على ما ورد عن مفهوم "السنة" مـــن خلال تسعة معاجم منها. وبعد تأمل ما ورد فيها، ومقارنة بعضه ببعض، انتهيت إلى ما رأيته أن أهم ما يستفاد منها، وهو أن السنة، من حيث مفهومها اللغوي، ترتبط ارتباطا بينا بالجانب المنهجي، لكنه منهج سماته الأساس: الابتكار، والتمكين من السلوك بيسر، والبلوغ مبلغ الاطراد، والوصول مرتبة الطبع لا التطبع...

(1) كتاب الصناعتين، ج. 1، ص. 4.

(2) مصطلحات نقدية وبلاغية، ص. 13. ويقارن بما ذكره عبد السلام المسدي في: قاموس اللسانيات، ص. 11.

فالسنة، بحسب ذلك المستفاد، لا ترتبط بمفردات يدل عليها ذلك المنهج، ولا تنحصر في أمور لا تكاد تخرج عما يعرف بالجزئيات والفروع ... فهي أمر كلي شأنها شأن المنهج بمفهومه الدقيق.

ولعل تأمل المصطلحات الواردة عن هؤلاء اللغويين، يبين بالفعل صدق ما أشير إليه. فقد ورد عنهم التعبير عن السنة بأنها:

- **الأمر المبتكر المؤهل ليستنَّ به، وليصير مسلكا لمن جاء بعد المبتكِر الأول.** [1]
- **الطريقة والوجهة والسيرة.** [2]
- **النهج والطبيعة.** [3]
- **جريان الشيء واطراده في سهولة.** [4]
- **الصقل والتحسين والتجميل.** [5]

فكأن السنة، بناء على ما ذكر، هي المنهج القويم الذي تصقل به عقول الناس وأخلاقهم وتصرفاتهم ومعاملاتهم، وتزين به حياتهم، من توحد الوجهة، وجودة المعاملة، وحسن الخلق...

ثانيا: مفهوم "السنة" في العرف القرآني والاستعمال النبوي:

لقد ورد لفظ "السنة" وبعض مشتقاته في القرآن الكريم، وذلك بصيغ متددة؛ غير أن تلك الصيغ كلها، تشترك في الدلالة على الطريقة والعادة. وقد ورد عن ابن كثير وغيره في أكثر من مكان ما يوضح هذا.[6]

أما السنة النبوية نفسها، فقد ورد فيها لفظ "السنة" كثيرا، غير أن تأملا في المشهور منها، يفيد أن لفظ "السنة" لا يكاد يخرج المراد به عن "الطريقة والسيرة المتبعة"... كما يوضح ذلك ابن حجر العسقلاني في أكثر من مناسبة... [7].

ثالثا: مفهوم السنة في العرف الاصطلاحي:

(1) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري، ج. 12، ص. 298 . 299. و: لسان العرب، لابن منظور، ج. 7، ص. 280.

(2) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، ج. 5، ص. 2138 . 2139. ويقارن بما ورد في كل من: مختار الصحاح، للرازي، ص. 317. وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ص. 703. والمفردات في غريب القرآن، للراغب، ص. 250.

(3) ينظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي ج. 4، ص. 233.

(4) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج. 3، ص. 60 . 61.

(5) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، ج. 7، ص. 279 . 280.

(6) تفسير القرآن العظيم، ج. 2، ص. 267. و: ج. 5، ص. 101. و: ج. 7، ص. 341.

(7) ينظر: فتح الباري، ج. 6، ص. 498. و: ج. 9، ص. 105. و: ج. 3، ص. 60.

لقد تحدث الدارسون، قديما وحديثا، عن "السنة" من حيث مفهومها الاصطلاحي، وتنوعت عباراتهم في ذلك وتفننت، وحاول كثيرون منهم التفريق في تعريف "السنة" بين فن وآخر، كما فعل مصطفى السباعي، ومحمد مصطفى الأعظمي، وغيرهما.[1]

ويظهر لي أن صنيع من تناول مفهوم "السنة" في العرف الاصطلاحي، لا يكاد يخرج قوله عن اعتبارات ثلاثة:

. **السنة باعتبارها نهجا وسلوكا**. وهو المفهوم من كلام أبي البقاء الكفوي، والجرجاني، وصبحي الصالح، وغيرهم.[2]

ويقرب من ذلك ما ذكره الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي في كتابه "توجيه النظر إلى أصول الأثر"[3]. والتهاوني في كتابه: "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم".[4]

. **السنة باعتبارها حكما شرعيا**. كما ورد عند الشوكاني، والجرجاني، وأبي البقاء الكفوي، والتهانوي.[5]

. **السنة باعتبارها أصلا تشريعيا**. أي لما لم ينص عليه الكتاب كما يقول الشاطبي.[6]

خلاصة:

إن المتأمل فيما ذكر عن مفهوم السنة، سواء على المستوى اللغوي المعجمي، أو على مستوى العرف القرآني والنبوي، أو على مستوى العرف الاصطلاحي، يلاحظ أن "السنة" يرجع معظم ما قيل عنها إلى ما هو سلوكي عملي تنزيلي، أي إلى ما ذكرته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قالت : "فإن خلق نبي الله صلى الله عليه وسلم كان القرآن"[7]. ومعنى ذلك أن من أراد السنة النبوية بالفعل، عليه أن يستحضر كل ممارسة نبوية، قولية كانت أو فعلية أو اعتقادية، بل وحتى ما هَمَّ

(1) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص. 65 . 66. ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ج. 1، ص. 1.

(2) الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص. 496 . 497. و: التعريفات، ص. 114 . 115. و: علوم الحديث ومصطلحه، ص. 3 . 4 . 6.

(3) ج. 1، ص. 40.

(4) ج. 1، ص. 980.

(5) ينظر على التوالي: إرشاد الفحول ص. 186. والتعريفات، ص. 114. والكليات، ص. 496. وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج. 1، ص. 980.

(6) الموافقات، ج. 4، ص. 4. و: ص. 6 . 7. ويقارن بما ورد عند الشوكاني في "إرشاد الفحول"، ص186.

(7) صحيح مسلم، حديث رقم 746.

به صلى الله عليه وسلم؛ فإن ذلك هو الفهم العملي للقرآن الكريم؛ ومن هنا فأي تفسير للقرآن الكريم بالسنة النبوية، يقتصر على بعض قوله صلى الله عليه وسلم أو بعض توجيهه، يعد أمرا غير مناسب للعلاقة الواجب قيامها بين القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة.

ولعل ما ذكرته، يؤيده ما ذكره صبحي الصالح من دفع لشبهة التعارض الممكن قوله بين السنة العملية والسنة القولية. (1)

المحور الثاني: وجهات نظر النظر إلى السنة النبوية وإلى علاقتها بالقرآن الكريم:

لقد اختلفت وجهات نظر النظر إلى السنة النبوية وإلى علاقتها بالقرآن الكريم. ومن أبرز الأطراف التي اختلفت وجهات نظرها حول الموقف من السنة النبوية بصفة عامة، وحول علاقة تلك السنة بالقرآن الكريم بصفة خاصة:

1. **المستشرقون** :

لقد عمل هؤلاء المستشرقون على التشكيك في دين الإسلام كله، وعلى الطعن في مصادر تلقيه، ومنها السنة النبوية. وقد كان من أبرز هؤلاء كل من شاخت وجولد تسيهر. (2)

2. **الاستعمار**، الذي أوجد "طبقة أنكرت جزءا من السنة النبوية، مبتدئة بإنكار أحاديث الجهاد بالسيف، ثم انتهت بإنكار السنة النبوية بكاملها"(3).

3. **الفرق الإسلامية العقدية**، وفي مقدمتها الشيعة، والخوارج؛ إذ يجمعهما على الخصوص الطعن في نقلة السنة النبوية الأُوَّل وهم الصحابة رضي الله عنهم، حيث كفروا معظمهم.(4)

4. **القرآنيون القدامى والجدد**، وهم الذين يزعمون أن لا حجة إلا ما ورد في القرآن الكريم.

فمن القدامى النموذج الذي ذكره الإمام الشافعي في كتاب "جماع العلم" من كتاب "الأم"(5).

ومن القرآنيين الجدد من غالى فكتب مقالا تحت عنوان "الإسلام هو القرآن وحده"(6).

---

(1) علوم الحديث ومصطلحه، ص. 9.

(2) ينظر: الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، لمصطفى السباعي، ص. 22.

(3) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، صدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ج. 1، ص. 67.

(4) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص. 150 ـ 151. ويقارن بما ورد في: الفرق بين الفرق، للبغدادي ص. 17.

(5) الأم، ج. 9، ص. 5. والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي .. ص. 165 فما بعدها.

(6) هو توفيق صدقي، ينظر: كتاب: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص. 176 فما بعدها.

5. **مقلدة المذاهب الفقهية**، الذين اقتصروا على تقليد من قلدوهم، وألفوا مؤلفات خالية من الاستدلال بالقرآن بله السنة النبوية [1].
6. **العقلانيون الجدد**، وأعني بهم أولئك الذين نهضوا للدفاع عن الإسلام يوم هجم عليه الغرب والشرق المعاصران، فزادت حماستهم فيما ندبوا أنفسهم إليه، وهو تصحيح ما جاء به المهاجمون على الإسلام من تحريفهم للمفاهيم، وتضليل في مجال موقف الإسلام وعلاقته بمختلف القضايا ومنها قضية العقل. غير أن حماسهم تلك أدت إلى انحراف آخر وهو جعل العقل حكما على النقل، وبذلك تم رد عدد كثير من السنة النبوية، بدعوى أن ما ورد فيها لا يقبله العقل.[2]
7. **وجهة نظر أئمة السلف، والسواد الأعظم في الأمة**، ومؤداها: إذا صح الحديث فهو مذهبي.[3]

إن وجهات النظر السالفة والمختلفة تجاه السنة النبوية، كان لها أثر واضح، وتأثير كبير في قضية السنة النبوية من حيث علاقتها بتفسير القرآن الكريم، ولعل بعضا من ذلك سيأتي لحظة الحديث عن واقع السنة في التفاسير الأكثر تداولا.

المحور الثالث: تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية والامتداد التاريخي:

أولا: العهد النبوي:

يعد العهد النبوي الأساس لغيره، سواء من حيث الفهم النظري للوحي، أو التنزيل العملي له. وهذا ناتج عن أمور، ونابجة عنه أمور، وهو ما توضحه الأمور التالية:

أ) من أبرز الوظائف التي نيطت بالرسول الأعظم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وظيفتا: "التبليغ" و"البيان". قال تعالى: ﴿ **إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ** ﴾[4]. وقال عز وجل: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ**

(1) مقدمة ابن خلدون، ص. 430. ويقارن بـ : الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، للمهدي الوافي ص. 387 . 388.

(2) ينظر ما ذكره في هذا الصدد سيد قطب في كتابه: خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، ص. 18 . 19. ويقارن بما ذكرته أنا في مؤلف لي تحت عنوان: غزوة بدر الكبرى: التاريخ والفقه والاعتراضات، ص.

(3) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج. 3، ص. 539. و: ج. 4، ص. 45 . 46.

(4) الشورى، 48.

لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]. وقد أوضح كل من ابن كثير، والبغوي، والقرطبي، وغيرهم، المراد بالتبيين المذكور، وما الذي يشمله[2]...

ب) معظم ما ورد في القرآن الكريم من أحكام وقضايا، يتعذر فهمها الفهم السليم إلا عن طريق السنة النبوية. فقد ذكر ابن جرير ما يفيد أن ما يتعلق بالأمر والنهي والحقوق والحدود والفرائض... التي تحدث عنها القرآن الكريم، لا يوصل إلى علم تأويلها إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم وحده دون غيره من أمته [3]...

ج) إن التفسير الأكثر قوة لأي شيء، والأشد بيانا لما يتعلق به، إنما هو التفسير العملي الميداني التطبيقي. والقرآن الكريم إنما ورد تفسيره عمليا في السنة النبوية، فالنبي صلى الله عليه وسلم:

1. هو قرآن يمشي على الأرض، ويُرَى القرآن الكريم من خلاله صلى الله عليه وسلم مجسدا مشخصا. وحديث عائشة المعروف: "فإن خلق نبي الله صلى الله عليه وسلم كان القرآن"[4]. دليل ذلك.
2. إن كل ما حكم به صلى الله عليه وسلم، إنما هو مما فهمه من القرآن الكريم.[5]
3. لقد دعا صاحب السنة النبوية نفسه بشكل واضح إلى الائتساء به في كيفية تطبيق ما دعا إليه القرآن الكريم، من صلاة[6]، وحج[7]، وغيرهما.

د) يعد التفسير المعتمد فيه على السنة النبوية أقوى أنواع التفسير بعد التفسير المعتمد فيه على القرآن الكريم نفسه[8]...

هـ) من النتائج العملية لكل الذي سلف، أن وجدنا الرعيل الأول في الأمة وهم الصحابة، إذا أعياهم فهم معين لكتاب الله الذي نزل بلسانهم العربي في زمان أفصح العرب،.. يتجهون مباشرة إلى سؤال النبي

---

(1) النحل، 44.

(2) تفسير القرآن العظيم، ج. 4، ص. 574، ت. السلامة. وتفسير البغوي، م. 5، ص. 21. و الجامع لأحكام القرآن، ج. 1، ص. 18، ت. البارودي.

(3) تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1.ص74.

(4) صحيح مسلم، حديث رقم 746.

(5) كما نص على ذلك الإمام الشافعي وغيره. ينظر: تفسير القرآن العظيم، ج. 1، ص. 7، ت. السلامة.

(6) صحيح البخاري، حديث رقم 7246.

(7) السنن الكبرى، للبيهقي، حديث رقم 9524. وأصل الحديث في صحيح مسلم تحت رقم 1297.

(8) الإتقان في علوم القرآن، ج. 6، ص. 2264.

صلى الله عليه وسلم. ومن ذلك سؤالهم عن المراد بالظلم الوارد في آية: ﴿ **الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ** ﴾[1]... [2]. وسؤال عائشة عن الحساب العسير[3]. وتوضيح المراد بالخيطين المرتبطين بالفجر[4]....

ثانيا: مرحلة التدوين العام للسنة:

مع كون السنة النبوية هي البيان العملي للقرآن الكريم، فإن تدوينها لم يكن على نسق تدوين القرآن، الذي لقي عناية خاصة، وعين له كتبة مهرة منذ العهد النبوي، بخلاف السنة النبوية، فقد ورد النهي عن كتابتها بداية، ورخص عمليا لبعض الصحابة في كتابتها[5]...

وقد استمر نهج الإحجام، وصاحبه بعض الإقدام، فيما يتصل بتدوين السنة النبوية، حتى جاء عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت 101 هـ)، فدعا بصفة رسمية إلى جمع السنة وتدوينها. ومن أبرز من برز في تحقيق ذلك، ابن شهاب الزهري (ت 124 هـ). [6]

إن تدوين السنة النبوية في هذا العصر، يعد تأكيدا واستمرارا لما كان عليه الأمر في العهد النبوي، سواء من حيث الفهم النظري للوحي، أو التنزيل العملي له.

وإن مما يبين تضمن التدوين المذكور لما يتعلق بتفسير القرآن الكريم، ذلك الحضور البين لمن نعته قبل بأنه مِن أبرز مَن برز في مجال التدوين العام للسنة النبوية، وهو ابن شهاب الزهري ... الحضور البين له في كتب "التفسير"، وفي مقدمتها التفسير المؤهل لأن ينعت بأنه التفسير الإمام، ألا وهو تفسير ابن جرير الطبري (ت 310 هـ) المنعوت بـ"جامع البيان في تأويل آي القرآن". فقد ذكر ابن شهاب في هذا التفسير بصيغة "ابن شهاب"، ما يزيد عن 142 مرة، وذلك لحظة رواية التفسير المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة أو عن التابعين، أو لحظة تفسيره هو للقرآن الكريم. كما ذكر بصيغة "الزهري" هكذا دون "ابن شهاب" ما يزيد عن 150 مرة.

---

(1) الأنعام، 82.

(2) تنظر القصة كاملة في: مسند الإمام أحمد، حديث رقم 3589، ج. 5، ص. 207.

(3) صحيح البخاري مع الفتح، حديث رقم 4939، ج8 ص821. وصحيح مسلم، حديث رقم 2876.

(4) صحيح البخاري، حديث رقم 4510. وصحيح مسلم، حديث رقم 1090.

(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن، ج. 1، ص. 238 . 239. و: مناهل العرفان في علوم القرآن، ج. 1، ص. 246. ويقارن بما ورد في: صحيح مسلم، حديث رقم 3004. و رقم 2414. و صحيح البخاري، حديث رقم 2254.

(6) ألفية السيوطي في علم الحديث، ص. 11، شرح أحمد محمد شاكر. وكتاب الطبقات الكبيرى، لمحمد بن سعد، ج. 2، ص. 333.

3 . مرحلة تدوين الصحيح من السنة: صحيح البخاري نموذجا:

بعد مجيء محمد بن إسماعيل، المعروف بالبخاري(ت 256هـ)، انتقل تدوين السنة النبوية من مرحلة التدوين العام إلى مرحلة التدوين الخاص، غير أن هذا التدوين الخاص نفسه، بقي محافظا على مفهوم الشمولية من حيث المجالات التي امتد إليها، أما كونه خاصا فلكونه جرد منقول السنة النبوية من أقوال وأفعال غير صاحب تلك السنة. كما جردها كذلك من غير المقبول منها. [1]

إن تدوين السنة النبوية، وخاصة في هذه المرحلة، يعد الفترة الأبرز من حيث تدوين ما فسر به الكتاب العزيز من السنة النبوية، بل وفي تدوين أنواع كثيرة من العلوم المنعوتة بعلوم القرآن[2]...

وليتضح الأمر عمليا، أشير إلى أن صحيح البخاري قد تضمن كتابا خاصا بالتفسير ضمن كتب مؤلفه الصحيح. وهو كتاب ضمنه من الأحاديث المروية في التفسير بشرطه هو، ما بلغ مجموعه ثلاثة وخمسمائة حديث (من الحديث رقم 1474 إلى الحديث رقم 4977). مقابل واحد وسبعين ومائة حديث في كتاب آخر خاص بأول ركن عملي في هذا الدين وهو ركن الصلاة.

المحور الرابع: واقع السنة النبوية في التفسير الأكثر تداولا:

الحديث عن السنة النبوية في التفاسير الأكثر تداولا، يقتضي النظر إلى الأمر من جهتين: من جهة التنظير الذي تكفل به المتحدثون عن منهج التفسير وهم علماء علوم القرآن، ومن جهة التفسير الميداني الذي تكفل به المفسرون أنفسهم.

أولا: واقع السنة النبوية عند المتحدثين عن منهج التفسير وهم علماء علوم القرآن:

يظهر من خلال ما ذكره أهل هذا الفن وفي مقدمتهم بدر الدين بن عبد الله الزركشي (ت794هـ) في كتابه "البرهان في علوم القرآن"، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ) في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" ... يظهر من خلال ذلك أن السنة النبوية على المستوى التنظيري، تحتل المكان اللائق بها في مجال التفسير؛ فإنه وإن كان ما ذكره الزركشي . أثناء حديثه عن تعريف التفسير . فيه نوع من الإجحاف في حق السنة النبوية، فإن ما ذكره في مكان آخر يعد تسديدا لما ذكره قبل، ويعتبر وضعا للأمور في نصابها. يقول الزركشي : "التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه

(1) ألفية السيوطي في علم الحديث، ص. 11. و: فتح الباري، المقدمة، ص. 9.

(2) الإتقان في علوم القرآن، ج. 1، ص.25. 26.(مقدمة التحقيق).

واستخراج أحكامه وحكمه. واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ"[1].

فالزركشي . هنا . لم يشر من قريب أو بعيد إلى السنة النبوية في كونها مما يستمد منها علم التفسير، وإنما صدَّر ذلك بعلوم اللغة ثم أتبعها بغيرها، دون أن يذكر السنة النبوية ... لكنه في مكان آخر من مصنفه المذكور يقول: "لطالب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الطراز الأول ..."[2]. بل إنه وبعد تصديره للمعتمد في تفسير القرآن الكريم، بالنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ذكر المأخذ الثاني وألحقه بالمأخذ الأول وهو النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول : "الثاني : الأخذ بقول الصحابي، فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما قاله الحاكم في تفسيره"[3].

ومسألة إلحاق قول الصحابي بالمرفوع من السنة النبوية، فيها تفصيل عند أهل هذا الشأن كما هو معلوم، ولكن الذي يعنينا هنا إنما هو حرص الزركشي وتأكيده على محورية السنة النبوية في مجال التفسير.

ومع كون الإمام الزركشي، قد أكد على محورية السنة النبوية في مجال تفسير القرآن الكريم، فإن إغفالها من طرفه لحظة حديثه عن استمداد علم التفسير، قد يشير من وجه أو آخر إلى أن الأمر وكأنه لم يكن واضحا الوضوح الكافي، ولا محسوما فيه الحسم الذي يجعل القول بمحورية السنة النبوية، حاضرا في كل لحظة من لحظات الحديث عن علاقة السنة بالقرآن الكريم.

ولعل ما يعد برهانا على ذلك، ما سيأتي من تفاوت بين المفسرين أنفسهم في هذا الأمر؛ إذ سيأتي أن منهم من لم يكن اعتناؤه بالسنة النبوية على مستوى توظيفها التوظيف المطلوب في تفسير آي القرآن الكريم، عل غير ما يوجد عليه الأمر عند مفسرين آخرين؛ وتفسير أبي حيان الأندلسي المتوفى سنة 745هـ، واضح في هذا الباب.

أما جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) فإنه أورد ما قرره من سبقه في الميدان، كابن تيمية (ت728 هـ) وابن كثير (ت 774 هـ) وغيرهما، بل إنه حكى بصريح العبارة أن ما قاله، هو قول العلماء، فقد قال: "قال العلماء : من أراد تفسير الكتاب العزيز، طلبه أولا من القرآن، فما أجمل منه في مكان فقد فسر في

(1) البرهان في علوم القرآن، ج. 1، ص. 13.

(2) المصدر السابق ، ج. 2، ص. 156.

(3) نفسه، ج. 2، ص. 157.

موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر ... فإن أعياه ذلك طلبه من السنة فإنها شارحه للقرآن وموضحة له ..." [1].

إن ما ذكره السيوطي، هو ما ذكره ابن تيمية بنصه وفصه كما يقال، ونقله عنه قبل السيوطي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، المعروف بابن كثير في مقدمة مصنفه في التفسير "تفسير القرآن العظيم"[2]. يقول ابن تيمية : "فإن قال قائل : فما أحسن طرق التفسير ؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر. فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له..." [3].

ومع كون ما ذكره السيوطي قد لا يضيره، على اعتبار أنه نقله لما نقله، كان نقل المتبني له، بل وإن قوله "قال العلماء"، ما يشير إلى قوة ما ذكره، فهو قول العلماء، وليس قول البعض أو قول الناس أو قول القائلين... ومع ذلك، فإن التساؤل الوارد في هذا الصدد هو: هل قول السيوطي "قال العلماء" يعفيه من نسبة ما قاله إلى من سبق إلى ذلك القول، خاصة وأن ابن كثير قبله تبنى ذلك القول، ولم ينسبه إلى غيره ولو عن طريق الإجمال المبهم كما فعل السيوطي؟ إن الأمر يتطلب التساؤل عما وقع: ألا يكون الأمر صار من المشترك العلمي، وهو ما يزيد قضية محورية السنة النبوية في تفسير آي الذكر الحكيم قوة ومتانة، أم إن لذلك أسبابا أخرى قد تكون سياسية أو غيرها؟ فنحن نعلم الحرب الشرسة التي كانت تشن على ابن تيمية، بل وعلى من عرف بارتباطه به، سواء في عهده أو في العهود الموالية لذلك العهد؟

إذا كان ذلك هو موقف كل من الإمام الزركشي والإمام السيوطي من قضية السنة النبوية في علاقتها ببيان القرآن الكريم، فإن المعتنين من المعاصرين بعلوم القرآن، نجد أنهم بصفة عامة، يشيرون إلى محورية السنة النبوية في مجال تفسير القرآن الكريم...يقول محمد عبد العظيم الزرقاني: "أما تفسير بعض القرآن ببعض، وتفسير القرآن بالسنة الصحيحة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلا خلاف في وجاهته وقبوله". [4]

ويقول في مكان آخر: "سبق غير مرة أن بينا أن السنة شارحة للقرآن، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم وظيفته التبليغ والبيان". [5]

---

(1) الإتقان في علوم القرآن، ج. 6، ص. 2274.

(2) ج. 1، ص. 7.

(3) مقدمة في أصول التفسير، ص. 93. تحقيق عدنان زرزور.

(4) مناهل العرفان، ج2 ص23.

(5) نفسه، ج2 ص62.

ولما تحدث عن تعريف التفسير بالمأثور قال عنه: "هو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة... بيانا لمراد الله تعالى من كتابه...". وبعد إعطاء المثال لكل نوع من تلك الأنواع الثلاثة، قال عن القسمين الأوليين: القرآن والسنة: "وكلا هذين القسمين لا شك في قبوله. أما الأول، فلأن الله تعالى أعلم بمراد نفسه من غيره، وأصدق الحديث كتاب الله تعالى. وأما الثاني، فلأن خير الهدي هدى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ووظيفته البيان والشرح، مع أننا نقطع بعصمته وتوفيقه".[1]

فالزرقاني يجعل التفسير المعتمد فيه على السنة، كالتفسير المعتمد فيه على القرآن نفسه، من حيث القبول والقوة؛ فإن ذلك عنده من الأمور المتفق عليها. كما أنه يجعل مهمة البيان والتوضيح لمراد الله عز وجل من كلامه، أبرز وظيفة للرسول صلى الله عليه وسلم بعد وظيفة البلاغ. ثم إنه اشترط للسنة التي يتحدث عنها، الصحة، وأن تكون مرفوعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

وعلى نفس منوال الزرقاني في التأكيد على محورية السنة النبوية في تفسير آي الكتاب العزيز، سار مناع القطان في كتابه: "مباحث في علوم القرآن"، حيث قال: "يطلب التفسير من السنة، فإنها شارحة للقرآن موضحة له، وقد ذكر القرآن أن أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما تصدر عنه عن طريق الله... وذكر الله أن السنة مبينة للكتاب...ولهذا قال رسول الله صلى اله عليه وسلم: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" يعني السنة..."[2]

ومع الموقفين الواضحين لكل من محمد عبد العظيم الزرقاني، ومناع القطان، في باب اعتماد السنة النبوية في تفسير القرآن الكريم، فإن معاصرا آخر يعد من أعلام العلوم الشرعية واللغوية، لم يحظ الموضوع عنده بما يستحقه من العناية والاهتمام، مثل ما حظيت به مواضيع أخرى، قد تكون أقل منه في باب العلوم المرتبطة بالعلوم القرآن الكريم. إن المعاصر المقصود، هوصبحي الصالح، الذي لم أعثر له في كتابه "مباحث في علوم القرآن" إلا على قول خافت في الموضوع، وهو قوله: "ولقد نشأ التفسير مبكرا في عصر النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان أول شارح لكتاب الله، يبين للناس ما نزل على قلبه".[3]

(1) المرجع السابق، ج2 ص12 . 13.

(2) مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص301.

(3) مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص 289.

ثانيا: واقع السنة النبوية في التفاسير الأكثر تداولا:

لقد اعتُنِي بالقرآن الكريم اعتناء كبيرا، حيث كتبت الكتب الكثيرة المرتبطة به وذلك في مختلف المجالات؛ ومنها وفي مقدمتها مجال تفسيره وبيان مراد الله فيه.

ومع كون التفاسير التي أنجزت في الموضوع كثيرة ومتنوعة، فإن بعضها هو الذي تم تداوله أكثر؛ ولذلك سوف أقتصر على التمثيل لما سيذكر ببعض من تلك التفاسير، إذ الحديث عن الكل أو عن كل الأكثر تداولا بوجه خاص ليس هذا سياقه. فالسياق هنا يقول: يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

ويظهر لي أن ما يحيط بالعنق في هذا المجال، الحديث عن أمور ثلاثة: أما أولها فهو الإشارة إلى الواقع العام لتلك التفاسير على مستوى علاقتها بالسنة النبوية. وثانيها، التذكير بما أعلنت عنه تلك التفاسير في مقدمة تفاسيرها من حيث ما يتصل بالسنة النبوية في علاقتها بالتفسير. وثالثها التنبيه على الواقع العملي لتلك التفاسير في علاقتها بالسنة النبوية.

1. الواقع العام لعلاقة التفاسير بالسنة النبوية :

إن الواقع العام لعلاقة التفاسير بالسنة النبوية، واقع ينبئ عن خلل كبير، وخاصة على مستوى نوع المعتمد عليه في كتب التفسير من السنة النبوية. فقد ارتفعت أصوات المشتكين من ضعف ذلك المنقول، منذ وقت مبكر، بل ووردت عبارات في الموضوع، تدل على أن ذلك الضعف، قد استفحل أمره، وتأكد خطره، وعمت آفته أو كادت ... يقول ابن العربي المعافري (ت 543 هـ) في كتابه "العواصم من القواصم" : "إنما ذكرت لكم هذا لتحترزوا من الخلق، وخاصة من المفسرين والمؤرخين وأهل الأدب، بأنهم أهل جهالة بحرمات الدين، أو على بدعة مصرين؛ فلا تبالوا بما رووا، ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث"[1].

ويقول ابن تيمية (ت 728 هـ) : "ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم، ولهذا قال الإمام أحمد : ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التفسير والملاحم والمغازي. ويروى: ليس لها أصل أي إسناد لأن الغالب عليها المراسيل"[2].

ويقول الزركشي (ت 794 هـ) : "لطاب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة : الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذا هو الطراز الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع، فإنه كثير"[3].

(1) العواصم من القواصم، ص. 247 . 248.

(2) مقدمة في أصول التفسير، ص. 58 . 59.

(3) البرهان في علوم القرآن، ج. 2، ص. 156.

ويقول ابن خلدون عما سماه التفسير النقلي، يقول عنه وعن أصحابه : "إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشمل على الغث والسمين، والمقبول والمردود"[1].

وبعد أن تحدث عن المعول عليه أكثر من غيره في نقل المنقول الموجود بتلك التفاسير... قال: "وتساهل المفسرون في مثل ذلك. وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات، وأصلها عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية، ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك"[2].

إن ذلك الموقف المحذر مما تضمنته مصنفات التفسير من السنة النبوية بصفة خاصة، ومن المأثور بصفة عامة، موقف يدعو إلى التأمل فيه بشكل جدي وحازم من جهة، وإلى التساؤل عن علة ما تضمنه من جهة أخرى؛ إذ هو موقف صدر عن أكثر من واحد، ومن صدر عنهم يعدون أعلاما من أعلام الأمة.

والدارس وهو يتأمل ما ذكره هؤلاء الأعلام، يتساءل: الذي وقع في مصنفات التفسير من تساهل في رواية ما رووا علاقة بما نقل عن الإمام الأحمد وابن مهدي وابن المبارك وغيره: "إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا"؟[3]. أم إن الأمر يتعلق بما ذكره صبحي الصالح عن التفسير بالمأثور حين قال: "لكن التفسير بالمأثور معرض غالبا للنقد الشديد، لأن الصحيح من الروايات قد اختلط بغير الصحيح، ولزنادقة اليهود والفرس نشاط لا يجهله أحد في الدس على الإسلام وتشويه تعاليمه، ولأصحاب المذاهب والشيع ولوع غريب بجمع معاني القرآن وتنزيلها وفق هواهم. فكان على المفسر بالمأثور أن يدقق في تعبيره، ويحترس في روايته، ويحتاط كثيرا في ذكر الأسانيد".[4]

إن الذي وقع بمصنفات التفسير من روايات ومرويات غير مقبولة حديثيا، منه ما هو من قبيل ما نقل عن الإمام الأحمد وغيره، ومنه ما هو من قبيل ما ذكره صبحي الصالح مما هو مدسوس، أو مما هو بسبب الانتصار للمذهب...

ويؤيد الأمر الأول، واقع التفاسير نفسها، فإنه ـ عمليا ـ على نهج التساهل في الرواية والمروي. ويؤيد ما ذكره صبحي الصالح، السياق الذي ذكر فيه ابن العربي ما ذكره من تحذير ونهي عن قبول رواية أهل التفسير، ألا وهو سياق مناقشات افتراءات وكذب عدد من الطوائف على أهل القرون المفضلة، نقلة دين الإسلام والأمناء عليه، وفي مقدمتهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(1) مقدمة ابن خلدون، ص. 421.

(2) المصدر السابق، ص. 421 . 422.

(3) تدريب الراوي، ج1 ص503.

(4) مباحث في علوم القرآن، ص291.

2. المعلن عنه في مقدمات التفاسير مما يتصل بعلاقة السنة النبوية بالتفسير:

لقد عملت على تأمل ما ذكره مصنفو التفاسير الأكثر تداولا[1] في مقدمات مصنفاتهم، مما يتصل بعلاقة السنة النبوية بالتفسير، فوجدت أنهما صنفان كبيران، صنف يشير إلى السنة من حيث علاقتها بالتفسير، وصنف لا يكاد يلتفت إليها. والصنفان معا طبقات، ولذلك أرى أن أشير، ولو بإيجاز، إلى بعض واقع السنة في علاقتها بالتفسير، عند بعض من هؤلاء.

. لعل الترتيب التاريخي والمنهجي، يقتضي البدء بإمام المفسرين **محمد بن جرير الطبري** (ت311هـ)، الذي نعته ابن عطية الأندلسي (ت 541 هـ) بأنه "جمع على الناس أشتات التفسير، وقرّب البعيد، وشفا في الإسناد"[2].

إن ابن جرير، قسم ما أنزل من القرآن من حيث تأويله، إلى ثلاثة أقسام:

1. "ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم" وهو ما يتعلق بالأحكام التي "لم يدرك علمها إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته" من وجوه الأمر، وأنواع الحقوق، وأصناف الحدود، ومبالغ الفرائض، ومختلف المقادير ... يقول ابن جرير: "وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه، إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم له تأويله، بنص منه عليه، أو بدلالة قد نصبها، دالة أمته على تأويله"[3].
2. "وأن منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار...".
3. "وأن منه ما يعلم تأويله كل ذي علم باللسان الذي نزل به القرآن..." [4].

فابن جرير، من جهة، جعل السنة النبوية محورية في تأويل آي القرآن الكريم؛ إذ بدأ بها، وتناول أمرها بأوسع وأوضح مما تناول به غيرها. غير أنه من جهة أخرى، جعلها محصورة في مجالات دون أخرى...وهذا فيه ما فيه...

(1) التفاسير الأكثر تداولا، أي بحسب ما يفهم من صنيع المتحدثين عن التفسير وأهله، أمثال ابن تيمية، وابن خلدون وغيرهما؛ وبحسب الواقع العملي : ينظر كل من : مقدمة ابن خلدون، ص. 422، ومقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، ص. 90.

(2) المحرر الوجيز، ج. 1، ص. 24.

(3) تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج. 1، ص. 74.

(4) نفسه، ص. 74 . 75.

ـ أما **الزمخشري**، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538 هـ)، فإنه ممن لم أعثر له في مقدمة تفسيره على إشارة ولو من طرف خفي إلى السنة النبوية في علاقتها بالتفسير، وإنما الذي وجدته، هو أنه يقرر بأن التفسير لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه، الفقيه البارع، ولا المتكلم الحاذق، ولا الواعظ المتميز، ولا النحوي النجم، ولا اللغوي الفذ .. إذ يقول عن هؤلاء جميعا وعن العِلْمين المقدمين على غيرهما في هذا الباب: "لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق؛ إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، ..." [1].

فالزمخشري لم يلق بالا للسنة النبوية، ولم يعرج عليها ولو بكلمة ...

. أما **ابن عطية** أبو محمد عبد الحق الأندلسي (ت 541 هـ)، فقد قال عن العلوم التي استعان بها في إنجاز ما أنجزه : "إني لما وجدت العلوم فنونا، وحديث المعارف شجونا، وسلكت فإذا هي أودية، وفي كل للسلف مقامات حسان وأندية، رأيت أن الوجه لمن تشزن للتحصيل، وعزم على الوصول أن يأخذ من كل علم طرفا خيارا ...". ثم يقول إنه حرم نفسه النوم والراحة، حتى "يرتقي هذا النجد، ويبلغ هذا المجد"، وقد جرى في هذا المضمار حتى تصبب عرقا، وحاز من العلوم ما قسم له[2].

فابن عطية لم يحدد علما معينا اعتمده، وإنما حدد ذلك من تحدث عن منهجه. فقد ذكر محققو تفسيره أنه اعتمد على مجموعة علوم، وعلى نوع خاص من مصادرها. فذكروا أنه اعتمد على كتب التفسير، وكتب القراءات، وكتب اللغة والنحو، وكتب الفقه، وكتب التوحيد. وذكروا نماذج لمصادر كل من تلك العلوم. أما السنة النبوية، فلم ترد عندهم من حيث ذكرها على النحو الذي وردت عليه العلوم المذكورة، وإنما ذكروها عرضا وعلى شكل استطراد، فقد قال هؤلاء المحققون : "وإلى جانب ذلك اعتمد على كتب كثيرة في الحديث، مثل البخاري، وصحيح مسلم، والترمذي، والنسائي"[3]. بل إن هؤلاء المحققين، كان لهم قول صريح في ضعف ما اعتمده ابن عطية من السنة النبوية في تفسيره. يقول هؤلاء المحققون: "... وأول الآثار التي ينقلها هي: الأحاديث النبوية... ويظهر أنه كان ينقل هذه الأحاديث الشريفة عن كتب التفسير السابقة، ولهذا تراه في بعض المواقف ينقل أحاديث ضعيفة، أو موضوعة، دون تحقيق منه أو تعليق عليها"[4].

(1) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ..، ج. 1، ص. 96.

(2) المحرر الوجيز، ج. 1، ص. 6 . 7.

(3) نفسه، ج. 1، ص. 21.

(4) نفسه، ج. 1، ص. 27.

. أما **ابن العربي المعافري**، أبو بكر محمد بن عبد الله (ت 543 هـ)، فقد قال في مقدمة تفسيره: "فنذكر الآية، ثم نعطف على كلماتها بل حروفها...، ونحتاط على جانب اللغة، ونقابلها في القرآن بما جاء في السنة الصحيحة، ونتحرى وجه الجميع؛ إذ الكل من عند الله، وإنما بعث محمد صلى الله عليه وسلم ليبين للناس ما نزل إليهم"[1].

فابن العربي، يظهر أنه لا يفصل بين القرآن والسنة، من حيث اعتمادهما في معرفة تأويل ما أنزل الله، فهو: (1) يقابل بينهما. و(2) يتحرى الجمع بينهما. و(3) يؤكد على وحدة مصدر صدورهما وهو الله عز وجل. و(4) ذكّر بوظيفة الرسول صلى الله عليه وسلم تجاه القرآن وهي البيان.

. أما **القرطبي** أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت 671 هـ)، فقد نهج نهج ابن العربي في التأكيد على ضرورة اعتماد السنة النبوية، في تفسير القرآن الكريم، بل وأكد ذلك بمجموعة مؤكدات ... يقول القرطبي : "... ثم جعل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان ما كان منه مجملا، وتفسير ما كان منه مشكلا، وتحقيق ما كان منه محتملا، ليكون له مع تبليغ الرسالة ظهور الاختصاص به، ومنزلة التفويض إليه..." [2].

وبعد كلام قال: "... فصار الكتاب أصلا، والسنة له بيانا، واستنباط العلماء له إيضاحا وتبيانا"[3].

فالقرطبي جعل السنة النبوية بيانا للقرآن الكريم، هكذا بشكل عام؛ بل إن ما عده من استنباط العلماء ربطه نفسه بالسنة النبوية، إذ يجب أن ينبني ذلك الاستنباط على تنبيهاته صلى الله عليه وسلم وما وضعه من أصول .. يقول : "ثم جعل إلى العلماء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم استنباط ما نبه على معانيه، وأشار إلى أصوله ..." [4].

. أما **أبو حيان الأندلسي**، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، فقد كاد أن يعود بنا إلى موقف الزمخشري من السنة النبوية، وهو ما يمكننا من إمكانية استخلاص خلاصة مفادها أن المحسوبين على ما يعرف بالتفسير بالرأي هم من أقل الناس التفاتا إلى السنة النبوية في علاقتها بتفسير القرآن الكريم، بينما المحسوبون على التفسير بالمأثور[5]، هم الأكثر التفاتا إلى ذلك؛ والفريقان معا طبقات وأصناف...

---

(1) أحكام القرآن، ج. 1، ص. 4.

(2) الجامع لأحكام القرآن، ج. 1، ص. 18.

(3) نفسه، ج. 1، ص. 18.

(4) نفسه، ج. 1، ص. 18.

(5) ينظر المحسوبون على كل من النوعين المذكورين في كل من : مناهل العرفان، للزرقاني، ج. 2، ص. 28 وص. 65. و: مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، ص. 291 . 294.

إن أبا حيان قد حدد العلوم التي يحتاج إليها المفسر فقال: "الوجه الأول: علم اللغة اسما وفعلا وحرفا... الوجه الثاني : معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها... الوجه الثالث : كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفصح... الوجه الرابع : تعيين مبهم، وتبيين مجمل، وسبب نزول ونسخ ... الوجه الخامس : معرفة الإجمال والتبيين والعموم والخصوص والإطلاق، والتقييد ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه هذا... الوجه السادس: الكلام فيما يجوز على الله تعالى وما يجب له، وما يستحيل عليه، والنظر في النبوة... الوجه السابع: اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص، أو تغيير حركة أو إتباع بلفظ بدل لفظ..." [1].

وبعد أن ذكر أبو حيان تلك الأوجه والعلم الذي يؤخذ منه كل وجه منها قال : "فهذه سبعة وجوه لا ينبغي أن يقدم على تفسير كتاب الله إلا من أحاط بجملة غالبها من كل وجه منها؛ ومع ذلك فاعلم أنه لا يرتقي من علم التفسير ذروته، ولا يمتطي منه صهوته، إلا من كان متبحرا في علم اللسان، مترقيا منه إلى رتبة الإحسان ..." [2].

واضح إذن أن أبا حيان لم يرد ذكر السنة النبوية عنده، إلا بشكل خافت؛ إذ لم يذكرها إلا في الوجه الرابع الذي يقول عنه: "... ويؤخذ ذلك من النقل الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك من علم الحديث"[3]. علما بأن باقي الأوجه السبعة التي ذكرها، معظمه مرتبط بما سماه علم اللسان (الوجوه: 1، 2، 3 بشكل صريح، والوجه الخامس في حقيقته). بل إنه ختم تلك الأوجه كلها بما يبين بشكل صريح، محورية التبحر في علم اللسان دون غيره في هذا الباب كما سلف ذكره. بل إني تكلمت بكلام استغراب وتعجب عن موقف أبي حيان من الحديث النبوي بصفة عامة، وعن موقفه من أحد النحاة الأندلسيين الذين أعادوا الاعتبار إلى الحديث النبوي بصفة خاصة، وهو ابن مالك ... فقد هجن أبو حيان موقفه ذلك، وهجم عليه هجوما شرسا ... تكلمت عن ذلك في البحث الذي نلت به شهادة الإجازة، وهو كلام لا يتسع المقام الآن لذكره كاملا، وإنما أكتفي بذكر التعقيب الذي عقب به تمام حسان على أبي حيان، في تهجينه لموقف ابن مالك من الحديث النبوي... يقول تمام حسان: "وأرى ابن مالك أكثر إنصافا وأصح منهجا"[4].

(1) تفسير البحر المحيط، ج. 1، ص. 105 إلى ص. 109.

(2) نفسه ، ج. 1، ص. 105.

(3) نفسه، ج. 1، ص. 105.

(4) الأصول ... لتمام حسان، ص. 95.

. أما **ابن كثير**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت 774 هـ)، فقد قال في مقدمة تفسيره: "فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير ؟ فالجواب : إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان، فإنه قد فسر في موضع آخر؛ فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله : كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن ..." [1].

فابن كثير، واضح أنه لم يقف كثيرا عند تفسير القرآن بالقرآن، كما وقف عند تفسير القرآن بالسنة النبوية. الأمر الذي يشير . فيما يبدو . إلى أن الأمر الأول عنده محسوم وغير مختلف فيه؛ بينما الأمر الثاني وهو تفسير القرآن بالسنة، نجده قد وقف عنده وقفة منبئة بما يفيد أن هناك ما يدعو إلى تلك الوقفة وإلى ما صاحبها من كثرة الاستدلال، أي أن هناك اختلافا في الأمر المذكور، أو ضعف عناية به، أو إهمالا له، أو غير ذلك...

إن ابن كثير بعد أن أمر باللجوء إلى السنة النبوية لحظة عدم وضوح المراد من القرآن الكريم من خلال القرآن نفسه، استدل لذلك بأدلة كثيرة منها:

1) قولة الإمام الشافعي رحمه الله من أن ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم، هو مما فهمه من القرآن، أي أن الأمر لم يخرج عن تفسير القرآن بالقرآن ..

2) ثلاث آيات من القرآن الكريم : ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيماً**﴾ [2]. و﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾[3]. و﴿ **وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾[4].

3) حديث النبي صلى الله عليه وسلم : "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه"[5]. قال ابن كثير : "يعني السنة".

4) ما يفيده قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾ [1]. فقد قال ابن كثير: "والسنة أيضا تنزل عليه بالوحي، كما ينزل القرآن؛ إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن"[2].

---

(1) تفسير القرآن العظيم، ج. 1، ص. 7.

(2) النساء، 105.

(3) النحل، 44.

(4) نفسها، 64.

(5) رواه أبو داود وأحمد.

والخلاصة، هي أن الموقف النظري من السنة النبوية في علاقتها بتفسير القرآن الكريم، حسب ما سجلته التفاسير الأكثر تداولا في مقدماتها، يختلف، وإن كان الغالب عليه وعلى أصحابه، عدم الوصول إلى المستوى المطلوب.

3. واقع السنة النبوية في التفسير الميداني من خلال التفاسير الأكثر تداولا:

يظهر أن الأمر سيطول بي إن أنا تتبعت كل التفاسير التي ذكرتها في النقطة قبل هاته، ولذلك سوف أقتصر على نموذجين؛ أحدهما : ينتمي إلى ما اشتهر بمدرسة التفسير بالمأثور، والآخر يعد من نماذج مدرسة التفسير بالرأي. وللعلة المذكورة وهي الخوف من طول الموضوع، سوف أقتصر على جزء من النموذجين المذكورين.

1) لقد تتبعت الجزء الأول من تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، وخلصت . بناء على ما حققه من أحاديثه محمود محمد شاكر، ومراجعة أحمد محمد شاكر إلى النتيجة الآتية:

عدد الأحاديث المعتمدة	عدد المردود منها[3]	عدد المقبول منها
52 حديثا	29 حديثا	23 حديثا

2) لقد تأملت الجزء الأول من تفسير الزمخشري: "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. وتتبعت بعضا مما يتصل بالسنة النبوية المعتمدة عنده، والتي حاول المحققون للكتاب[4]، استحضار ما ذكره عنها كل من عبد الله بن يوسف المعروف بالزيلعي (ت 772هـ) في رسالته التي خصصها لتخريج أحاديث الكشاف وما فيه من قصص وآثار. وهي الرسالة التي لخصها الحافظ أحمد ابن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) في رسالة له سماها "الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف".

لقد تأملت وتتبعت ما ذكرت، فكان الآتي :

عدد الأحاديث والآثار المعتمدة	عدد الأحاديث والآثار المتأمَّلة	عدد المردود منها	عدد المقبول منها

(1) النحل، 3.

(2) تفسير القرآن العظيم، ج. 1، ص. 7.

(3) استعملت مصطلح : مقبول، ومردود، ولم أستعمل مصطلح : صحيح، وغير صحيح، تبعا لاستعمال ابن حجر العسقلاني في "نخبة الفكر". [ينظر كتاب: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص. 25].

(4) وهم عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وفتحي عبد الرحمن أحمد حجازي.

347 حديثا وأثرا	158 حديثا وأثرا	95 حديثا وأثرا	63 حديثا وأثرا

إن ما أثبته، يشير إلى أمور، منها :

1. كثرة المردود وزيادة عدده على المقبول، فيما يتم اعتماده من المنقول، سواء تعلق الأمر بالسنة النبوية بوجه خاص، كما هو الشأن بالنسبة لما ذكرته عن تفسير الطبري. أو تعلق بالسنة النبوية، وبالآثار بصفة عامة، كالذي ذكرته عن تفسير الزمخشري.

2. إن كثرة المردود وزيادة عدده على المقبول، نلاحظ أنها عند الطبري أقل حدة مما هي عليه عند الزمخشري. فـ 29 مقابل 23، ليست هي 95 مقابل 63. ويظهر أن ذلك منسجم مع كون الطبري ينتمي إلى مدرسة التفسير بالمأثور بل إنه إمامها، بينما الزمخشري ينتمي إلى مدرسة التفسير بالرأي، بل إنه أحد أقطابها.

3. يظهر أن النتيجة المشار إليها في النقطة قبل هاته، مبنية على الكيف لا على الكم، وإلا فعدد المعتمد عند الزمخشري من خلال جزء واحد من مؤلفه، أكثر بكثير من عدد المعتمد عند الطبري في جزء واحد من تفسيره، إذ إن 347 ليست هي 52 ولا قريبة منها.

4. إن المقارنة بين عدد المعتمد عند كل من الطبري والزمخشري، فيها نوع من التجوز، إذ إن العدد المذكور للزمخشري، منضو تحته ما هو من السنة النبوية، وما هو من الآثار والقصص. بينما العدد المذكور للطبري هو من السنة النبوية وحدها.

5. مع التحفظ الذي أبدي على المقارنة بين العدد المذكور عند كل من الطبري والزمخشري، فإن ذلك العدد عند كليهما، يشير إلى أمر آخر وهو أن عَدَّ واحد من التفاسير بأنه من التفسير بالمأثور أو بالرأي، يعتبر من الأمور النسبية، وإلا فالأمران متداخلان بشكل قوي وواضح.

6. ما ذكرته في النقط السابقة، يؤكد ما ذكرته لحظة حديثي عن المعلن عنه في مقدمات التفاسير مما يتصل بعلاقة السنة النبوية بالتفسير ... فالأمر هناك وهنا، يبين ضعف تلك العلاقة من جهة، وضعف العناية بالسنة النبوية بصفة عامة في هذا المجال.

7. إن هناك فرقا واضحا بين ذِكْر الطبري لما ذكره، وحَكْي الزمخشري لما حكاه. فالأول يروي ذلك بسنده، والثاني يحكيه دون سند، ودون تعليق على ثبوته أو عدم ثبوته. ومعلوم أن النهج الأول أقرب إلى منهج أهل الحديث من المنهج الثاني؛ ذلك أنه اشتهر عندهم: "من أسند فقد أحالك"[1]. وغير بعيد أن يكون هذا المعنى حاضرا عند الطبري، إذ هو الذي قال في مقدمة كتابه: "تاريخ الرسل والملوك": "فما يكن

(1) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج1 ص247.

في كتابنا هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أُتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا".[1]

8. لقد تأملت ما ورد من صيغ رد المردود، سواء عند الطبري أو عند الزمخشري، فوجدت أن ما في تفسير الطبري من مردود السنة النبوية، لا يخرج عن وصف "ضعيف". أما مردود السنة النبوية خاصة، والأثر عامة عند الزمخشري، فإن معظمه لا يكاد يخرج عن الأوصاف التالية: "غريب"، أو "غريب جدا"، أو "إسناد واه"، أو " لم أجده"...

9. يظهر من خلال النقط السالفة الذكر، أن ما عند الطبري ومن هو على ضربه من المفسرين، يعد لبنة من اللبنات الصالحة لبناء منهج راشد فيما يخص توظيف السنة النبوية في تفسير آي الذكر الحكيم، وذلك متى ضم غيرها إليها...

المحور الخامس: أسس رشد اعتماد السنة النبوية في تفسير القرآن الكريم:

لقد تضمنت المحاور الأربعة السابقة أمورا كثيرة، بعضها يرتبط بالضبط المصطلحي لمفهوم السنة؛ وبعضها يتصل بذلك الارتباط المتين الذي قام بين السنة النبوية والقرآن الكريم، وخاصة في مرحلتي: التدوين العام للسنة النبوية، والتدوين الخاص بالصحيح منها؛ وبعضها يخص واقع السنة النبوية بالتفاسير الأكثر تداولا ... وقد ظهر من خلال ذلك أن توظيف السنة النبوية في تفسير كلام رب العالمين، لم يرق إلى ما هو مأمول. وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في الأمر من جديد، ومحاولة بنائه على أسس متينة، تمكن من الجمع المطلوب بين ما جمع بينهما صاحب السنة النبوية نفسه صلى الله عليه وسلم حين قال عن القرآن الكريم وسنته المطهرة: "... ولن يفترقا حتى يردا على الحوض"[2].

والأسس المتينة المشار إليها، يمكن أن تكون على النحو الآتي:

1) ضرورة وضوح الرؤية وزوال الالتباس، وارتفاع الاضطراب حول علاقة السنة النبوية بالقرآن الكريم، انطلاقا مما تم تقريره في النقطة الأولى من نقط المحور الثالث؛ إذ ينبغي أن يعلم أنهما معا من معين واحد، وأن لا إدراك حقيقيا لمراد الله في الكتاب المبين، إلا عن طريق المكلف ببيانه رأسا وهو النبي محمد ابن عبد الله

(1) تاريخ الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج1 ص8.

(2) رواه الحاكم في مستدركه، وهو في "صحيح الجامع" تحت رقم: 2937. ولفظ الحديث كاملا هو: " تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله و سنتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض".

صلى الله عليه وسلم؛ فإنه ما لم تتضح الرؤية حول هذا الأمر، وما لم يتم التوفر على قرار علمي واضح بأن أول خطوات نضج "العلم الضابط لبيان القرآن الكريم"، إنما هي معالجة الإشكال المرتبط بالسنة النبوية في علاقتها ببيان الكتاب المنزل،...ما لم يتم ذلك، فإن العوار سيبقى ملازما لأي "علم" يفترض فيه أن يكون "ضابطا لبيان القرآن الكريم".

2) الرقي بمفهوم السنة النبوية إلى ما سلف تقريره في الخلاصة التي ختمت بها نقط المحور الأول، ودل عليها حديث عائشة رضي الله عنها المذكور هناك "**كان خلقه القرآن**". فالمأمول والمفترض في مفهوم السنة النبوية، أن يندرج تحته كل تصرفات وأقوال واعتقادات صاحب تلك السنة صلى الله عليه وسلم، بل ويندرج تحت ذلك كذلك ما هَمَّ به صلى الله عليه وسلم. وهذا المأمول، يدعو إلى أن يكون التفسير المطلوب للقرآن الكريم، هو ذلك القرآن المرئي والعملي وهو رسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه من حيث هو رسول من عند الله، مهمته الأساس تنزيل وتطبيق ما جاء به الكتاب العزيز.

3) غربلة النص وتحريره مما علق به من تلك الروايات والمرويات التي لا تندرج تحت المقبول منها، بتعبير ابن حجر في النخبة كما تقدم. وتلك الغربلة وذلك التحرير، يتوقفان على جمع متن ذلك النص من مختلف المصادر التي يوجد مبثوثا بها، والقيام بعد ذلك بدراسة نقدية لتمييز ما يصلح من ذلك المتن مما لا يصلح منه.

وهذا العمل، لكثرة المروي، ولوفرة أمكنة وجوده، يتطلب جهدا جماعيا: منظما ومنسجما. كما يتطلب توظيفا دقيقا للجهود الفردية والجماعية التي بذلت من قبل، وتوظيفا جيدا للتقنيات المعاصرة، والبرامج الدقيقة الموجودة بها...

4) تقصي وتتبع مناهج وطرق التعامل مع السنة النبوية في علاقتها بتفسير الكتاب العزيز، والعمل على تمييز جوانب الرشد فيها من غيرها؛ وذلك ليبني على ما رشد، وليرشَّد ما لم يكن كذلك.

وهذا التقصي أو التتبع، ينبغي أن لا يقصى منه ما اعتقد أنه ضعيف الارتباط بالسنة النبوية في علاقتها بتفسير القرآن الكريم، وهو المعبر عنه بالتفسير بالرأي، إذ به منها الشيء الكثير كما تقدم.

5) توظيف ما تم من تقص وتتبع لمناهج وطرق التعامل مع السنة النبوية في علاقتها بتفسير الكتاب العزيز، وذلك للخروج بمنهج يساهم بشكل واضح في إنضاج "العلم الضابط لبيان القرآن الكريم".

6) اعتماد القواعد العلمية المضبوطة، في ضبط الفهم الدلالي لتلك السنة النبوية لحظة توظيفها في فهم كتاب الله عز وجل؛ إذ كثيرا ما وقع الخلل في ذلك بسبب التعسف في طريقة الاستدلال، كالذي وقع فيه أصحاب المذاهب العقدية من معتزلة وغيرهم؛ وأصحاب المذاهب السلوكية من غلاة الصوفية ونحوهم. يقول ابن تيمية عن أنواع الخلل الواقع في فهم الكتاب المنزل نفسه : "الاختلاف في التفسير على نوعين :

منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك؛ إذ العلم إما نقل مصدّق، وإما استدلال محقق..."[1].

ويقول عن الخلل الواقع في التفسير من جهة الاستدلال: "وأما النوع الثاني من سببي الاختلاف، وهو ما يعلم بالاستدلال بالنقل، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين:

أحدهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها. والثاني : قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب بكلامه، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به". [2]

إن التحقق من السنة النبوية المراد اعتمادها في بيان القرآن الكريم نقلا، لا بد أن يرفق بتحقق آخر وهو التحقق الدلالي، الذي يجب أن تبعد عنه الاعتقادات القبلية، المؤسسة على مقدمات ومعطيات خارجة عن سياق الوحي وخصوصيته. كما يجب أن يبعد عنه التعامل اللغوي الصرف، الذي يلغي المتكلم بالكلام، والمخاطب به.

والتحقق الدلالي، يتطلب جهدا لا يقل أهمية عن الجهد المطلوب للتحقق المرتبط بالنقل؛ إذ الأمر يتطلب دراسة علمية دلالية لتعامل مصنفات التفسير مع المقبول من السنة النبوية، دراسة يتم من خلالها، استخلاص خلاصات، يُكشَف بها وعن طريقها، الصالح للبناء عليه، والمطلوب معالجته، وذلك لينتهي الأمر في النهاية إلى وضع منهج يُرَشَّد به التعامل مع السنة النبوية في علاقتها ببيان القرآن الكريم.

7) الحرص على الاستحضار الكلي للنصوص ذات الصلة من تلك السنة النبوية لحظة توظيفها في فهم الكتاب المنزل؛ فإن كثيرا من الخلل الذي يقع في هذا الأمر، يرجع إلى اعتماد آحاد النصوص وعدم الانتباه إلى نصوص أخرى كثيرة ترتبط بالموضوع بوجه من الوجوه.

وتحقق أمر الاستحضار الكلي لنصوص السنة النبوية، الموظفة أو المراد توظيفها في بيان القرآن الكريم، يتطلب تجردا عقديا ومذهبيا، فإن كثيرا من الخلل في هذا الباب، يأتي من تأثر المتعامل مع السنة النبوية، ومع بيان القرآن الكريم، بتوجهه العقدي غير المؤسس على القرآن الكريم نفسه، وبنحلته المذهبية المتأثرة بمؤثرات غير مرتبطة بالوحي بصفة عامة...

8) التعرف الدقيق على سياق ورود تلك السنة النبوية، وضبط ما له علاقة بحظ تنزيل مدلول الكتاب العزيز على الواقع العملي في التصرف النبوي من ذلك السياق. وهو ما يتطلب التوفر على سيرة نبوية ذات جودة عالية في مجال السلامة من المعلول نقلا، ومن المختل دلالة. فإن الواقع العملي للتصرف النبوي، ما هو

(1) مقدمة في أصول التفسير، ص. 55.

(2) نفسه، ص. 79 . 81.

إلا سيرته العطرة في جانبها الخُلُقي على وجه الخصوص، أي الجانب الذي عبرت عنه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها حين قالت: "فإن خلق نبي الله صلى الله عليه وسلم كان القرآن".

فهذه أسس ثمانية، متى أخذت بقوة، وتم التعاون والتنسيق قصد تنزيلها التنزيل السليم، وتفعيلها التفعيل الراشد؛ فإنها بإذن الله سيحل بها، في مجال اعتماد السنة النبوية في تفسير القرآن الكريم، أمر الإشكالات الثلاثة التي يدندن حولها كثيرا أستاذنا المغوار الأستاذ الشاهد البوشيخي، ويتعلق الأمر بحل معضلة النص، وحل معضلة قراءة النص، وحل معضلة المنهج.

خاتمة:

في الختام أقول: إن ما قدمته في المحور الأخير، يمثل في معظمه أهم التوصيات التي يمكن أن تقدم في الموضوع؛ غير أن ما ينبغي أن يعلم، هو أن ذلك المقدم، يصعب إن لم أقل يستحيل تحقق بعضه على الأقل، إلا عن طريق فُرُق عمل مؤهلة وصادقة ومنضوية تحت هيئة ناظمة، وهو ما يرجى لمثل هذه المؤتمرات أن تكون بانية له.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

لائحة المصادر والمراجع

1. . الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق : مركز الدراسات القرآنية، مجمع فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية.
2. . الاجتهاد في الشريعة الإسلامية: نشأته وتطوره والتعريف به: المهدي الوافي.ط.1، 1404هـ/1984م, دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
3. . أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط. 3، 1424 هـ/2003 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
4. . إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي الشوكاني، تحقيق : أبي حفص سامي بن العربي الأثري، ط. 1، 1421 هـ/2000 م، دار الفضيلة، الرياض.
5. . الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم : مصطفى السباعي، ط. 2، 1399 هـ/1979 م، المكتب الإسلامي، بيروت.
6. . الأصول : دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : تمام حسان، 1420 هـ/2000 م، عالم الكتب، القاهرة.
7. . إعلام الموقعين عن رب العالمين: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط. 1، رجب 1423 هـ، دار ابن الجوزي، الرياض، المملكة العربية السعودية.
8. . ألفية السيوطي في علم الحديث، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح أحمد محمد شاكر، ط. 2، 1409 هـ/1988 م.
9. . الأم: الإمام محمد بن ادريس الشافعي، تحقيق : رفعت فوزي عبد اللطيف، ط. 1، 1422هـ/2001 م، دار الوفاء، مصر.
10. . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، شرح أحمد محمد شاكر، ط. 1، 1417هـ/1996 م، مكتبة المعارف، الرياض.
11. . البرهان في علوم القرآن : بدر الدين الزركشي، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم، ط. 3، 1404هـ/1984م، دار التراث، القاهرة.
12. . تاريخ الطبري: تاريخ الرسل والملوك: لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.ط2. دار المعارف، مصر.

13. . تدريب الراوي في شرح تقريب النووي: الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. ط1. 1424هـ . 2003م. دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
14. . التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق عادل أنور حضر، ط. 1، 1428 هـ/2007 م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
15. . تفسير البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط. 1، 1413 هـ/1993 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
16. . تفسير البغوي "معالم التنزيل" : لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، 1411 هـ، دار طيبة، الرياض.
17. . تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن": لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط. 2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
18.. تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق سامي بن محمد السلامة، ط. 2، 1420 هـ/1999 م، دار طيبة، السعودية.
19. . تهذيب اللغة : لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
20. . توجيه النظر إلى أصول الأثر: الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، اعتناء عبد الفتاح أبي غدة، ط. 1، 1416 هـ/1995 م، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
21. . جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن حزم، الرياض.
22. . الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق : عماد زكي البارودي وخيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
23. . دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه : محمد مصطفى الأعظمي، 1400 هـ/1980 م، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
24. . السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى السباعي، ط. 2، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
25. . الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط. 4، 1990، دار العلم للملايين، بيروت.

26. . صحيح البخاري (مع الفتح) : محمد بن إسماعيل البخاري/أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، 1424هـ/2004 م، دار الحديث، القاهرة.
27. . صحيح مسلم (مع شرح النووي) : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم/ يحيى بن شرف النووي، ط. 1، 1415 هـ/1994 م، دار الحديث، القاهرة.
28. . علوم الحديث ومصطلحه: صبحي الصالح، ط. 23، 1999 م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
29. . العواصم من القواصم: للقاضي أبي بكر بن العربي، تحقيق محب الدين الخطيب، 1406 هـ/1986 م، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
30. . فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: عبد الكريم بن الله الحضير، ومحمد بن عبد الله آل فهيد. ط1. 1426هـ. مكتبة دار المنهاج، الرياض، المملكة العربية السعودية.
31. . الفرق بين الفرق: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 1411 هـ/1990 م، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
32. . قاموس اللسانيات : عبد السلام المسدي، 1989، الدار العربية للكتاب.
33. . القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي الشيرازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
34. . كتاب الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، ط. 1، 1421 هـ/2001 م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
35. . كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي، تحقيق علي دحروج، ط. 1، 1996، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.
36. . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط. 1، 1418هـ/1998م، مكتبة العبيكان، الرياض.
37. . الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، ط. 2، 1419 هـ/1998 م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
38. . لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. ط.1، دار صادر، بيروت.
39. . مباحث في علوم القرآن: صبحي الصالح، طبعة سنة 1385 هـ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
40. . مباحث في علوم القرآن: مناع القطان. دار العلم للملايين.

41. . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، والسيد محمد الشافعي، ط. 2، 1428 هـ/2007 م، دار الخير، بيروت.
42. . مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، 1398 هـ/1978 م، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان.
43. . المسند: الإمام أحمد بن حنبل، شرح أحمد محمد شاكر، 1377 هـ/1957 م، دار المعارف، مصر.
44. . مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبين للجاحظ: الشاهد البوشيخي، ط. 1، 1413هـ/1993 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
45. . معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ/1979 م.
46. . مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط. 3، 1400 هـ، المطبعة السلفية، القاهرة.
47. . المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسن بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، مراجعة وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، مصر.
48. . مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون، 1424 هـ/2004 م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
49. . مقدمة في أصول التفسير: ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، تحقيق عدنان زرزور، ط. 1، 1391 هـ/1971 م، دار القرآن الكريم، الكويت.
50. . مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية (الجزء الأول)، صادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1405 هـ/1985 م، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
51. . مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني. دار الفكر.
52. . الموافقات في أصول الشريعة: لأبي إسحاق الشاطبي، إبراهيم بن موسى. شرح الشيخ عبد الله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
53. . نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، 1401هـ/1981م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.